

المبسوط في فقه الإمامية

[316] ولا يجوز الاشعار إلا في البدن. وأما البقر والغنم فليس فيهما غير التقليد.

وإذا أراد المحرم أن يلبي فإن كان حجا في طريق المدينة فالأفضل أن يلبي إذا أتى البداء عند الميل إن كان راكبا، وإن لبي من موضعه كان جايزا. والماشي يجوز له أن يلبي من موضعه على كل حال، وإن كان على غير طريق المدينة لبي من موضعه إن شاء وإن مشى خطوات. ثم لبا كان أفضل. والتلبية فريضة ورفع الصوت بها سنة مؤكدة للرجال دون النساء. والمفروض الأربع تلبيات: وهي قولك: لبيك اللهم لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك، وما زاد عليها سنة وفضيلة، وأفضل ما يذكره في التلبية الحج والعمرة معا فإن لم يمكنه لتقية أو غيرها واقتصر على ذكر الحج. فإذا دخل مكة طاف وسعى وقصر وجعلها عمرة كان أيضا جايزا، وإن لم يذكر لا حجا ولا عمرة ونوى التمتع جاز، وإن لبي بالعمرة وحدها ونوى التمتع كان جايزا، وإذا لبي بالتمتع ودخل مكة وطاف وسعى ثم لبي بالحج قبل أن يقصر بطلت متعته وصارت حجة مبتولة إذا فعل ذلك متعمدا، وإن فعله ناسيا مضى فيما أخذ فيه و تمت متعته. ومتى لبي بالحج مفردا ودخل مكة فطاف وسعى جاز له أن يقصر ويجعلها عمرة ما لم يلب بعد الطواف فإن لبا بعده فليس له متعة ومضى في حجة. ومتى نوى العمرة ولبي بالحج أو نوى الحج ولبي بالعمرة أو نواههما ولبي بأحدهما أو نوى أحدهما ولبي بهما كان ما نواه دون ما تلفظ وإن تلفظ به ولم ينو شيئا لم ينعقد إحرامه كل هذا لا خلاف فيه. إذا أحرم منهما ولم ينو شيئا لا حجا ولا عمرة كان مخيرا بين الحج والعمرة أيهما شاء فعل إذا كان في أشهر الحج، وإن كان في غيرها فلا ينعقد إحرامه إلا بالعمرة وإن أحرم وقال: إحراما كإحرام فلان. فإن علم بماذا أحرم فلان من حج أو عمرة قران أو أفراد أو تمتع عمل عليه
